

قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)

أ.د/ سهير شعراوي جمعة أ.د/ جيهان عبد الهادي موسى حنان زكريا محمد سليمان

أستاذ المحاسبة الخاصة ونائب رئيس الجامعة	أستاذ المحاسبة المالية
الأسبق لشئون الدراسات العليا والبحوث	ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)

أ.د/ سهير شعراوي جمعة أ.د/ جيهان عبد الهادي موسى حنان زكريا محمد سليمان

أستاذ المحاسبة الخاصة ونائب رئيس الجامعة أستاذ المحاسبة المالية
الأسبق لشئون الدراسات العليا والبحوث ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

الملخص

الهدف: يكون لقدرة المدير التنفيذي تأثير على مخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية) التي تتمثل في كلاً من خطر الملازم وخطر الرقابة، حيث قدمت الدراسات السابقة نتائج مختلفة حول تأثير القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة، وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة.

التصميم والمنهجية: ولتحقيق هدف البحث بإجراء الدراسة التطبيقية، اعتمدت الباحثة على عينة مكونة من ٦٠ شركة من الشركات المساهمة الغير مالية المدرجة بمؤشر (EGX100)، المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠٢٢)، بإجمالي مشاهدات (٣٦٠) لاختبار فرض البحث، الذي يعكس العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرض البحث.

النتائج والتوصيات: تشير نتيجة هذا البحث إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية (إحصائية) بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية) لعينة الدراسة. واستناداً إلى ذلك توصي الدراسة بضرورة وجود تنظيم مهني يعمل على تفعيل المسؤولية القانونية للمديرين بشقيها الجنائي والمدني؛ لوضع عقوبات رادعة للمديرين في حالة قيامهم بأي ممارسة من ممارسات التحريف في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية، مخاطر المراجعة، مخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية، خطر الملازم، خطر الرقابة.

Measuring the impact of Managerial ability on audit risk An applied study on Egyptian joint stock companies

Prof. Dr.
Soheir Sharawy Mohamed Gomaa
Prof. of Private Accounting
Former Vice-president
for Postgraduate
Studies and Research

Prof.
Gehan Abdelhady Moussa
Prof. of Financial Accounting and
vice dean for education and student
affairs- Faculty of Commerce,
Benha University

Hanan Zakaria Mohamed Soliman

Abstract

Purpose: Objective: The ability of the Chief executive officer has an impact on audit risk (the risk of material misstatement of the financial statements), which is represented by both inherent risk and control risk. Previous studies have provided different results about the effect of Managerial ability on audit risk, and therefore this study aims to measure the effect of Managerial ability. On audit risk.

Design and Methodology: To achieve the research goal of conducting the applied study, the researcher adopted on a sample of 60 non-financial joint stock companies listed in the (EGX100) index, listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from (2017) to (2022), with a total of (360) observations. to test the research hypothesis, which reflects the relationship between Managerial ability and audit risk, and the multiple regression method was used to test the research hypothesis.

Conclusion and Recommendations: The result of this research indicates that there is a negative relationship with a significant (statistical) significance between Managerial ability and audit risk (the risk of material misstatement of the financial statements) for the study sample. Based on this, the study recommends the necessity of having a professional organization that works to activate the legal responsibility of managers, both criminal and civil. To establish deterrent penalties for managers in the event they engage in any misrepresentation in the financial statements

Key words: Managerial ability, audit risk, risk of material misstatement of financial statements, inherent risk, control risk.

١/ الإطار العام للبحث:

١/١ مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في قياس أثر القدرة الإدارية للمديرين على مخاطر المراجعة؛ حيث تؤثر هذه المخاطر على المعلومات المحاسبية التي تعد من مخرجات النظام المحاسبي، ولكي تحقق هذه المعلومات دورها التقييمي لمستخدميها يجب أن تتسم بمجموعة من الخصائص، ولكي تتوفر هذه الخصائص يقوم المراجع بالتأكد على هذه المعلومات وإبداء الرأي على أنها خالية من التحريف الجوهرى، وأنها أعدت وفقاً لإطار التقرير المطبق، وعند قيام المراجع بهذا يواجه مجموعة من المخاطر التي تؤثر على إجراء عملية المراجعة وهي: خطر الملازم، خطر الرقابة، خطر الاكتشاف، والتي قد تؤثر سلباً على مخرجات النظام المحاسبي (المعلومات المحاسبية).

حيث إن يؤثر ذلك على قرارات مستخدمي المعلومات، فهذه المخاطر (خطر الملازم، خطر الرقابة) تنشأ من عوامل داخل الشركة، ولذلك يمكن التحكم فيها من خلال إدارة الشركة. فالقدرة الإدارية للمديرين لها دور جوهري ومؤثر على العوامل المسببة لهذه المخاطر؛ وذلك يعود إلى مهام ومسؤوليات المدير التنفيذي التي تتمثل في: الإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام الشركة، ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة بالشركة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام سير العمل وتحقيق الأهداف، والإشراف على إعداد التقارير المالية وغير المالية عن نتائج أعمال الشركة وتقييم أدائها، والعمل على تنفيذ جميع السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة، والمعتمدة من مجلس الإدارة.

كما أشار القسم (ICAEW 303 , 2019) من تشريع (SARBANES-OXLEY) بأن كلاً من المدير التنفيذي والمدير المالي مسئولان بشكل مباشر عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية Internal Control Over Financial Reporting ، مع وجود عقوبات لعدم الالتزام بهذه الضوابط. وأيضاً مسئولان عن تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلي، حيث تطلب قانون SOX أن يكون المدير التنفيذي مسئولاً عن إنشاء وتقييم نظام الرقابة الداخلي، وأيضاً الحفاظ على ضوابط وإجراءات الإفصاح، ففعالية نظام الرقابة الداخلي بالشركة يحد من مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، حيث إن خطر الرقابة الناتج عن ضعف نظام الرقابة الداخلي هو المسبب في التحريف الجوهري للقوائم المالية.

وبناءً على ذلك، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة التالية،

في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية:

■ ما هو مفهوم القدرة الإدارية والنظريات المحاسبية المفسرة لها؟

■ ما هي مخاطر المراجعة؟

■ ما هو اتجاه العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة؟

٢/١ هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية)، وذلك من خلال دراسة نظرية تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة في الفترة من (٢٠١٧-٢٠٢٢).

٣/١ أهمية البحث:

من الناحية الأكاديمية تتبع أهمية البحث من خلال تناوله العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة، على الرغم من تزايد الاهتمام على المستوى الدولي بالقدرة الإدارية للمديرين، إلا أن لم تتناول بشكل كافٍ أثر القدرة الإدارية للمديرين على مخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية)

٤/١ حدود البحث:

يخضع البحث للحدود التالية:

- لن يتناول البحث خطر الاكتشاف الذي يعتبر من مخاطر المراجعة.
- لن تتناول الدراسة التطبيقية الشركات المساهمة المالية المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية.

٥/١ خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث، وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فيمكن تقسيم البحث على النحو التالي:

- ١/٦- ماهية القدرة الإدارية.
- ٢/٦- إطار مفاهيمي لمخاطر المراجعة.
- ٣/٦- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة واشتقاق فرض البحث.
- ٤/٦- الدراسة التطبيقية.
- ٥/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦ ماهية القدرة الإدارية:

تعتبر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين لها دور مؤثر على أداء الشركة، وأيضاً على نتائج أعمالها، ويمتد هذا التأثير إلى التميز التنافسي المستدام للشركة.

١/١/٦ مفهوم القدرة الإدارية:

حيث اختلفت الدراسات الأكاديمية على إيجاد تعريف واضح ومحدد للقدرة الإدارية، ويمكن عرض مفهوم القدرة الإدارية وفقاً لبعض الدراسات على النحو التالي:

حيث أشار مليجي (٢٠١٩، ص ٣٠٤-٣٠٥) إلى أن "القدرة الإدارية الحقيقية تتمثل في بعض الخصائص التي يتصف بها المدبرون التنفيذيون (مثل الموهبة، والسمعة، والأسلوب الإداري، والعمر والتعليم، والمعرفة والخبرة المهنية، والمهارات الشخصية، والميل إلى المخاطرة، والمعتقدات الفردية والاتصالات) التي تمكنهم من فهم البيئة الاقتصادية، والاستخدام الفعال للموارد المتاحة، واتخاذ أفضل القرارات".

كما عرفها (Cheng & Cheung (2021, P.2 بأنها "المواهب أو المهارة أو الكفاءة أو القدرات التي يمتلكها المدبرون لأداء عملهم، لنجاح الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها بفعالية".

حيث ترى الباحثة أن القدرة الإدارية ترتبط بقيمة الشركة في تعريفها؛ لأن قيمة الشركة هي الهدف الاستراتيجي لأي شركة تريد تحقيقه في السوق، فهو الناتج النهائي عن كل المهام التي يقوم بها المدير التنفيذي، فهي أعم وأشمل من تحقيق الأرباح لأن قد تكون الأرباح الواردة في القوائم المالية مدارة أي أرباح وهمية، فقيمة الشركة انعكاس لنزاهة ومصداقية وخبرة المدير التنفيذي، تلك القيمة تكون ناتجة عن فعالية الأداء، والذي تتم ترجمته بمصداقية في القوائم المالية، وبناءً على المعلومات الواردة بالقوائم المالية يمكن تحديد قيمة الشركة بصورة حقيقية، ومن ثم المعرفة والمهارات والخبرة التي يتسم بها المدير التنفيذي هي الآليات التي تُشكل كفاءة المدير التنفيذي لتحقيق ذلك.

وبالتالي يمكن للباحثة وضع التعريف التالي للقدرة الإدارية:

بأنها كفاءة المديرين التنفيذيين في أداء أعمالهم باتخاذ القرارات الملائمة (المالية، التشغيلية، الاستراتيجية)، التي تعمل على إضافة قيمة للشركة وفقاً لأهدافها المرسومة، مما يؤدي إلى تحقيق النمو المستدام للشركة.

٢/١/٦ النظريات المحاسبية والقدرة الإدارية:

فقامت العديد من النظريات المحاسبية بتفسير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، وتحليل أثرها على الشركة والأطراف المرتبطة بها، ويمكن تناولها على النحو الآتي:

١- نظرية الموارد Resource Theory:

تعتبر نظرية الموارد (Holcomb et.al., 2009; Meca & Anchez, 2018) من إحدى النظريات التي تؤكد على أهمية دور المديرين. وفقاً لهذه النظرية، تعمل القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على استخدام موارد الشركة بشكل فعال، وذلك من خلال قيام المديرين بالاعتماد على المعرفة والخبرات عند اتخاذ القرارات بالشركة؛ مما ينتج عن ذلك مزايا تنافسية مستمرة للشركة، وبالتالي خلق قيمة حقيقية للشركة.

تؤكد نظرية الموارد على أن القدرة الإدارية للمديرين هي مورد يضيف قيمة للشركات من خلال الاستخدام الفعال للموارد بالشركة، وتعزيز المزايا التنافسية للشركات في ظل فرضية الكفاءة للمديرين، حيث يرى البعض أن المديرين ذوي القدرات العالية لديهم معرفة وخبرة وأداء أفضل من المديرين الآخرين (Coff, 1999; Holcomb et al., 2009; Eissaa & Hashad, 2021).

ووفقاً لذلك يعتمد البحث على هذه النظرية في تأثير القدرة الإدارية للمديرين وخبراتهم ومهاراتهم وكفاءتهم على استخدام موارد الشركة، بما يؤثر على أداء الشركة وأرباحها، وبالتالي ينعكس ذلك على مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، لأن ضعف أداء الشركة وعدم تحقيق أرباح قد يؤثر على وجود مخاطر الأعمال، وإدارة الأرباح الذي ينتج عنهما التحريف الجوهري للقوائم المالية.

٢- نظرية الإدارة العليا Upper Echelons Theory:

حيث تعتمد نظرية الإدارة العليا (Prabowo, 2019) على خصائص المديرين التنفيذيين ومدى تأثير تلك الخصائص على أداء الشركة من خلال القرارات التي يتخذونها، فهذه القرارات تتسق مع خبراتهم وكفاءتهم مثل القرارات الاستراتيجية والقرارات التشغيلية والقرارات المالية، ومن ثم كبار المديرين التنفيذيين يؤثرون بشكل جوهري على ما يحدث لشركاتهم، فالآثار المترتبة على التقدير الإداري لنظرية الإدارة العليا واضحة ومحددة، حيث تقدم النظرية تنبؤات جيدة للنتائج التنظيمية، بما يتناسب بشكل مباشر مع مقدار التقدير الإداري الموجود، (Hambrick, 2007).

يتضح مما سبق أن هذه النظرية تقوم على منظورين وهما: المنظور الإداري والمنظور الأخلاقي، وبالتالي يعتمد البحث على هذه النظرية في تأثير الخصائص الشخصية والإدارية مثل خبرات ومهارات المديرين على عدم التأكد والتنبؤات والتوقعات الخاصة بالشركة.

٣- نظرية الوكالة Agency Theory :

حيث أشار كل من (Jensen & Meckling, 1976); Ting et.al. (2021) إلى نظرية الوكالة أنها بين واحد أو أكثر من الأطراف الرئيسية والأطراف الأخرى المعروفة باسم الوكلاء، حيث يقوم الأصيل بتفويض الوكيل لأداء بعض الأعمال نيابة عنه، وبالتالي يمنح الوكيل سلطة اتخاذ القرارات. وتقوم نظرية الوكالة على أن الشركة تتشكل من خلال شبكة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح؛ مما ينتج عنه نزاعات بين الأطراف، وزيادة مستويات الديون، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوكالة وانخفاض أداء الشركة.

وفقاً لهذه النظرية، تقوم الباحثة بتوضيح أثر القدرة الإدارية على مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، ومدى اتفاق هذا التأثير مع نظرية الوكالة، أي هل المديرين يستغلون كفاءتهم لتحقيق أغراضهم الذاتية بالتحريف في القوائم المالية، أم تلك القدرة تحدياً من مشاكل الوكالة التي تنشأ بين

المديرين وأصحاب المصالح عن طريق الحد من التحريف الجوهرى للقوائم المالية وعدم تماثل المعلومات.

٢/٦ إطار مفاهيمي لمخاطر المراجعة:

١/٢/٦ مفهوم مخاطر المراجعة:

هناك العديد من المفاهيم لمخاطر المراجعة التي قدمتها الهيئات المهنية والباحثون، يمكن عرضها على النحو التالي:

عرف معيار المراجعة المصري رقم ٢٠٠ (ص ١١) الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية خطر المراجعة بأنه "ذلك الخطر المتمثل في قيام المراجع بإبداء رأي مراجعة غير ملائم عن قوائم مالية محرفة تحريفاً جوهرياً ومؤثراً".

٢/٢/٦ مكونات مخاطر المراجعة:

نظراً لتأثير هذه المخاطر على أداء عمل المراجعين، فضلاً عن تأثيرها على مستخدمي التقارير المالية، ينبغي عرض تصنيف لهذه المخاطر، حيث توجد تصنيفات مختلفة لهذه المخاطر، سواء من حيث نتائج المراجعة (خطر ألفا، خطر بيتا)، أو من حيث الناحية الفنية أو الإجرائية (خطر مراجعة على مستوى القوائم المالية، خطر مراجعة على مستوى أرصدة الحسابات أو نوع العمليات)، أو من حيث مكوناتها الأساسية (خطر الملازم أو الحتمي، خطر الرقابة، خطر الاكتشاف) (رزق، ٢٠١٥)، ويتم التركيز على التصنيف الأخير؛ لأنه مرتبط مباشرة بموضوع الدراسة. علاوة على ذلك يتم التركيز فقط على كل من خطر الملازم وخطر الرقابة.

١- خطر الملازم:

كما أشار المعيار الدولي (International Auditing Standards) ISA في الفقرة ٤ إلى خطر الملازم أنها "قابلية رصيد الحساب أو فئة المعاملات للتحريفات التي يمكن أن تكون جوهريّة، بشكل فردي أو عند تجميعها مع تحريفات في أرصدة أو فئات أخرى" (Blokdijs, 2004, P.187).

٢- خطر الرقابة:

حيث عرف معيار المراجعة المصري ٢٠٠ (ص ١٤) خطر الرقابة بأنه "خطر وجود تحريفات في أرصدة الحسابات أو فئة من المعاملات- والتي تكون هامة سواء بمفردها أو عند جمعها مع تحريفات في أرصدة أو فئات أخرى- ولا يتم منعها أو اكتشافها وتصحيحها عن طريق نظام الرقابة الداخلي".

٣/٢/٦ عوامل التحريف الجوهري للقوائم المالية:

كان نقطة انطلاق الاهتمام بتفسير العوامل المسببة للغش على يد (Cressy, 1953)، حدد أسباب الغش فيما يعرف باسم نظرية Fraud Triangle Theory وهما ثلاثة عناصر: الضغط والفرصة والمبرر، حيث أكد على أن مرتكبي التحريف يقومون بالتحريف عند وجود العناصر الثلاث، ثم بعد ذلك قدم (Wolfe & Hermanson, 2004) نظرية Fraud Diamond Theory وذلك بإضافة عنصر آخر إلى FTT وهو "القدرة"؛ لأنه يرى أن التحريف المالي لم يحدث دون أن يتمتع مرتكب التحريف المحتمل بالمهارات والقدرة على حدوث التحريف، وتتمثل عناصر نظرية FDT في الآتي:

- الضغط.
- المبرر.
- الفرصة.
- القدرة.

يتضح مما سبق أن التحريف في القوائم المالية يكون من خلال وجود الحافز أو الدافع للقيام بذلك، قد يكون تحسين الأداء المالي للشركة أو حوافز وتعويزات المديرين، وذلك من خلال وجود الفرصة لذلك وهي ضعف نظام الرقابة الداخلي بالشكل الذي يُمكن اختراقه لممارسة التحريف، ووجود السلوك الأخلاقي المبرر لذلك، فمن الممكن توافر كل ذلك، وإذا لم تتوافر القدرة لاستغلال العوامل الثلاث هذه، لا يمكن القيام بالتحريف المالي، فالقدرة على ارتكاب التحريف هي العامل الأساسي للقيام به، أي وجود السلطة والخصائص الشخصية التي تساعد على استغلال نقاط ضعف الضوابط الداخلية والقيام بالتحريف الجوهري.

٣/٦- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة واشتقاق فرض البحث.

احتلت القدرة الإدارية العديد من الاهتمام في الأدب المحاسبي، حيث تناول العلاقة بين القدرة الإدارية وقيمة الشركة والتقديرات والتنبؤات وجودة الأرباح وجودة نظام الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح الحقيقية والأزمة المالية وأتعاب المراجعة. وبناءً على ذلك يمكن توضيح العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، ومدى توافرها مع نظريات الأدب المحاسبي.

ولقد أشارت دراسة (Custódio, et.al., 2017) إلى أن تلعب المهارات الإدارية العامة للمدير التنفيذي دوراً مهماً في تعزيز الابتكار، لأن خبراتهم العملية تسهل المزيد من الابتكار والتطوير في الشركات التي يديرونها، كما أنهم يقدمون المزيد من المعرفة للشركة، وذلك من خلال خبراتهم في مختلف الصناعات والشركات، كما خلصت دراسة (Yung & Chen, 2018) أن القدرة الإدارية تؤثر بشكل كبير على سياسات وإجراءات الشركة، واستنتجت أن المديرين ذوي القدرة العالية والمديرين ذوي القدرة المنخفضة لهم تأثيرات مختلفة على سلوك الشركة في المخاطرة وقيمة الشركة، كما أن خفض المديرين ذوي القدرات العالية النفقات الرأسمالية، ولكنهم ينفقون على البحث والتطوير،

فالمديرين ذوي القدرة العالية يرتبطون بزيادة في قيمة الشركة؛ وبالتالي فالقدرة الإدارية جزء لا يتجزأ من نجاح الشركة على المدى الطويل.

ويتفق ما سبق مع نظرية الموارد، حيث يقوم المديرون ذوو القدرات الإدارية باستغلال الموارد المتاحة بالشركة للاستغلال الأمثل من خلال خبراتهم وكفاءتهم؛ مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة وزيادة الربحية؛ مما ينعكس ذلك إيجابيًا على قيمة الشركة في السوق وعلى نموها المستدام، وفقًا لمقدمته دراستا (Bhutta et.al., (2021) ; Chen et.al., (2015).

فالشركات ذات القدرات الإدارية العالية يكون تأثير الأزمة المالية عليها أقل سلبية؛ لأن تساعد القدرة الإدارية الشركات على زيادة مواردها، وذلك من خلال زيادة التدفقات النقدية التشغيلية، أو توفير التمويل عن طريق الديون بتقليل عدم تماثل المعلومات؛ مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركة (Andreou, 2013).

تؤثر القدرة الإدارية بشكل كبير على هيكل رأس المال، والذي بدوره يؤثر على القيمة السوقية للشركة، فالمديرين ذوي القدرات العالية لديهم معرفة وخلفية عن سياسات التمويل؛ تؤدي إلى اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، لذلك يعتمدون على تمويل الشركة من خلال الديون قصيرة الأجل تجنبًا لمخاطر الإفلاس، إذ تعد الكفاءة الإدارية أمرًا هامًا في تعزيز الأداء التنظيمي والتأثير على هيكل رأس المال والقيمة السوقية، مما يؤثر على النجاح التنظيمي. ومن ثم تلعب القدرة الإدارية دورًا محوريًا في هيكل رأس المال وأداء الشركة (Ting et.al, 2021). وبالمثل أوضحت دراسة (Nawaz et.al., 2020) أن المديرين ذوي القدرة الإدارية الأعلى لديهم المقدرة على إدارة ومراقبة قرارات الاستثمار وهيكل رأس المال وغيرها من قرارات الشركات المهمة الأخرى، واقتناص فرص السوق وتحويلها إلى فرص استثمارية إيجابية، وبذلك يكون لها دور جوهري في تعزيز أداء قيمة الشركة.

حيث أشارت دراسة إلى (dong et.al. (2017 وجود علاقة إيجابية بين ضوابط إدارة المخاطر في الشركات وجودة التقارير المالية، وتشير إلى أن الحد من مخاطر الأعمال يقلل من فرصة التقرير المالي الخاطئ أو المضلل؛ بسبب التحريفات في الخطط التشغيلية والاستراتيجية. كما خلصت دراسة علي (٢٠١٧) إلى أن تلجأ الشركات التي تعاني من التعثر المالي إلى ارتكاب الغش بقوائمها المالية، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية.

ويتفق ما سبق مع نظرية الإدارة العليا، فالمديرين التنفيذيين ذوي القدرات الإدارية العالية يقومون باتخاذ القرارات التي تتسق مع كفاءتهم مثل القرارات التشغيلية والمالية، وذلك باختيار أفضل مصادر التمويل؛ لتمويل هيكل رأس مال الشركة، بالاعتماد على الديون قصيرة الأجل؛ وذلك لتعزيز الأداء المالي للشركة؛ مما يؤدي إلى عدم التعرض لمخاطر الإفلاس، وذلك وفقًا لما قدمته دراستا (Prabowo (2019);

يتضح مما سبق أن تأثير القدرة الإدارية الإيجابي على أداء الشركة يحد من مخاطر المراجعة، فالأداء الجيد للشركة يجعلها تعمل على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها دون وجود أي مشاكل داخلية، ويحسن من أدائها المالي، وبذلك لا تتعرض الشركة إلى خطر الأعمال الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطر الملازم.

وبالتالي ترتبط القدرة الإدارية بجودة الأرباح، التي تعززها معرفة وخبرة المديرين الأكثر قدرة حول الأنشطة التشغيلية لشركاتهم؛ بما يمكنهم من وضع تقديرات أكثر دقة مثل (المخصصات وأرباح أعلى واستمرار الاستحقاقات)، وتقديرات تراكمية عالية الجودة، فالمديرين الذين يمتلكون قدرات عالية يُمكنهم إدارة الأعمال المعقدة بشكل أفضل، خاصة خلال فترات عدم التأكد (Chen et.al., 2020). لذا تُعد جودة الأرباح سمة مهمة للتقارير المالية التي تؤثر على التخصيص الفعال للموارد. نظراً لأن الأرباح هي المدخل الرئيسي لنماذج التقييم الخاصة بالمستثمرين والمحليلين، فإن الشركات ذات جودة الأرباح السيئة تميل إلى أن يكون لديها تكاليف أعلى لرأس المال، وتم تحديد الأرباح عالية الجودة لتكون تلك التي تعكس بدقة الأداء التشغيلي الحالي للشركات (Demerjian et.al, 2013).

فمعرفة وخبرة المديرين باستراتيجيات الشركة والسوق تخفف بشكل كبير من الآثار السلبية لعدم التأكد، تجعلهم أكثر دقة في تنبؤاتهم وتقديراتهم؛ مما يعمل على وضع تقديرات محاسبية دقيقة، فالتقديرات المحاسبية غير الدقيقة تعتبر من خطر الملازم، فهي مخاطر نابعة من النظام المحاسبي. وبناءً على ذلك يستطيع المديرون ذوو القدرة العالية التنبؤ بالتغير المتوقع في أداء الشركة المستقبلي بكفاءة؛ وهذا يؤدي إلى تقليل إعادة القوائم المالية، وتقليل الخطأ في المخصصات مثل مخصص الديون المعدومة ومخصص الإهلاك ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتؤدي إلى تقدير أكثر دقة للمستحقات والأرباح، وتساعد على تحسين جودة الاستحقاقات، فهم أكثر قدرة على تجميع المعلومات في تقديرات مستقبلية موثوقة (Haider et.al, 2021)، حيث توصلت دراسة Chen & Chen, (2019) ، إلى وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وجودة توقعات أرباح الشركات بشكل محدد، لذا يبدو أن كبار المديرين التنفيذيين ذوي القدرات الإدارية الأعلى قادرون على الإفصاح عن مستحقاتهم المقدرة بدقة أكبر من المديرين ذوي القدرات المنخفضة.

حيث يتفق ما سبق مع نظرية الإدارة العليا، بأن تعكس الاستراتيجيات التنظيمية خصائص المديرين التنفيذيين للشركة، حيث تؤثر خصائص المديرين التنفيذيين على البيئة الأخلاقية وكفاءة الأداء، من خلال قراراتهم التي ينتج عنها دقة قياس وتوقعات وتنبؤات أداء الشركة؛ لأنهم يلعبون أدواراً ومسؤوليات مهمة في الشركة، وفق ما تم تحديده من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في دليل حوكمة الشركات (Oradi, 2020; Lotfy et.al., 2021).

وبناءً على ذلك، فتأثير القدرة الإدارية الإيجابي على جودة الأرباح، وزيادة الربحية وتخفيض فشل الشركة، لا يتوفر لدى المديرين حافز ليكون دافع للقيام بالتحريف في القوائم المالية، وفقاً لما

حدده نظرية FDT من عناصر لمسببات التحريف المالي، مما ينتج عن ذلك تقارير مالية ذات تمثيل صادق للواقع الاقتصادي للشركة.

حيث توصلت دراسة Xuerong & Sun, (2017) ، إلى أن المديرين ذوي القدرات العالية يفضلون استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، كما توصلت دراسة Gul et.al, (2018)، إلى أن يعتمد المديرين ذوي القدرات الإدارية العالية على السلوك الانتهازي في الشركات المتعثرة ماليًا، من خلال الاعتماد على إدارة الأرباح؛ مما يؤثر ذلك على أداء الشركة المستقبلي وثروة المساهمين. وأيضًا أن القدرة الإدارية تعمل على زيادة أتعاب المراجعة في الشركات المتعثرة ماليًا، لأنهم رأوا أن الشركات التي تعاني من أزمة مالية، ولديها مديرين يتمتعون بقدرات عالية يقومون بإعداد تقارير انتهازية؛ لتعظيم التعويضات القائمة على حقوق الملكية، وحتى يمكنهم إعادة التمويل من مصادر التمويل المختلفة؛ مما يزيد من مخاطر المراجعة وزيادة أتعاب المراجعة.

كما وجدت دراسة الجبوري (٢٠١٨) وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية للمديرين والقيام بممارسة إدارة الأرباح، من خلال التلاعب بالأنشطة التشغيلية الحقيقية، وهي النتيجة التي تقترح استغلال المديرين لقدراتهم ومهاراتهم في التلاعب بالأرباح، من خلال ممارسة أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية.

ويتضح مما سبق أن قيام المديرين ذوي القدرة العالية بالتحريف والسلوك الانتهازي عندما يوجد دافع للقيام بذلك، وذلك وفق ما حددته نظرية FDT، العوامل المسببة للقيام بالتحريف، وهنا يتوفر أهم عاملين وهما وجود الدافع للقيام بالتحريف، والقدرة التي تعتبر العنصر الأساسي التي من خلالها يمكن خلق الفرصة ووجود المبرر للقيام بالتحريف المالي، وبذلك تتوافر العوامل الأربع التي تم تحديدهم من خلال نظرية FDT.

أيضًا قدمت العديد من الدراسات تأثير المدير التنفيذي على سياسات الإفصاح الخاصة به أو لشركته وجودة المعلومات المالية المفصح عنها. وكذلك فإن السمات الشخصية للمديرين التنفيذيين تؤثر بشكل كبير على شفافية الشركة وجودة المعلومات، وأيضًا تسهم في الحفاظ على أصول الشركة واتخاذ القرارات التي تعمل على تنمية أصول الشركة، وذلك نظرًا لمعرفتهم الكبيرة حول أداء شركاتهم (Sánchez & Guzmán, 2020). في حين أن وجدت دراسة Kalyta & Magnan (2008) أن القدرة الإدارية العالية قد تضعف من بيئة معلومات الشركة من خلال الإفصاحات المالية الغامضة. فعدم كفاية الإفصاح يندرج أيضًا تحت خطر الملازم، قد يجعل عدم الإفصاح الكافي المعلومات محرفة لمستخدميها؛ لأن لم توضح القوائم المالية كافة المعلومات التي قد يكون لها تأثير على العقود والمعاملات مع الشركة.

يتم اتخاذ معظم القرارات الإدارية من قبل المديرين الأكفاء بناءً على المعلومات المالية لنظام المحاسبة. لذا وجود نظام رقابة داخلي فعال يدل على مصداقية المعلومات المحاسبية، كلما زادت جودة

الرقابة الداخلية قل خطر حدوث التحريف الجوهري، حيث يساهم مديرو الشركات في جمع المعلومات المالية بناءً على سلطاتهم، بهدف تقليل خطر الملازم في المراجعة من أجل حماية مصالح المستثمرين، فإنهم على استعداد لمضاعفة جهودهم لتقليل مخاطر المراجعة ومشاكل الوكالة (Salehi et.al., 2020).

لقد توصلت دراسة (Oradi, 2020) أن الخبرة المهنية للمديرين التنفيذيين تعمل على إضافة قيمة للشركة عن طريق جودة نظام الرقابة الداخلي، أما الخبرة المالية للمديرين التنفيذيين تعمل على إنشاء رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية، ويكون له دور جوهري ومؤثر في تقديم معلومات مالية تتسم بالثقة للمستخدمين. فجودة نظام الرقابة الداخلي يحمي أصول الشركة، ويتجنب إساءة استخدام هذه الأصول، والتحريف والفساد، وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلي يحسن الأداء المالي، ويجعل الشركة لها قدرة العمل بكفاءة، وتحقيق الربحية والبقاء والنمو والاستجابة للتهديدات البيئية (Lotfy et.al., 2021).

وبناءً على ما سبق يتضح أن ضعف نظام الرقابة الداخلي ينتج عنه خطر الملازم المتضمن ممارسة التحريف الجوهري للقوائم المالية وخطر الأعمال، فكفاءة المديرين تساهم في إنشاء نظام رقابة داخلي فعال لتحقيق الكفاءة والنمو. بينما أشارت دراسة (Skaife et.al., 2013) إلى أن المديرين مسئولون عن فعالية الرقابة الداخلية وثقة المستخدمين في التقارير المالية؛ فهم لديهم القدرة على اتباع السلوك الانتهازي لأغراضهم الذاتية.

وعلاوة على ذلك فالمديرين هم أكثر من تتوافر لديهم كل المعلومات عن نظام الرقابة الداخلي، وبالتالي هم من لديهم القدرة على اختراق هذه الضوابط الداخلية؛ لتحقيق مصالحهم وأغراضهم الذاتية، بما يتفق ذلك مع نظرية الوكالة.

حيث إن تهدف الرقابة الداخلية على مستوى الشركة إلى تقييم موثوقية التقارير المالية للشركة، وعملية تقييم تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية للشركة، وتنفيذ الأعمال وفقاً للقانون واللوائح. فضعف الرقابة الداخلية هو نقص مادي، أو مجموعة من أوجه القصور المادية، التي تؤدي إلى أكثر من احتمال بعيد، بأن التحريف الجوهري في القوائم المالية السنوية لن يتم منعه أو اكتشافه (Lashgari et.al., 2015). توصل كلا من (Amoah et.al., 2017) ; (Skaife et.al., 2013) أن هناك علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح الحقيقية وضعف الرقابة الداخلية، وقيم العلاقة بين نقاط الضعف الرئيسية في الرقابة الداخلية بموجب القسم ٤٠٤ من قانون Sarbanes-Oxley وإدارة الأرباح الحقيقية، حيث وجدوا علاقة سلبية بين ضعف نظام الرقابة الداخلي والتدفقات النقدية التشغيلية غير الطبيعية، وعلاقة إيجابية بين ضعف نظام الرقابة الداخلي وتكاليف الإنتاج غير الطبيعية. وأيضاً توصلت دراسة (Salehi et.al., 2020) إلى أن زيادة القدرة الإدارية ترفع من جودة الرقابة الداخلية، ويمكن أن تقلل الرقابة الداخلية الأقوى من مخاطر التحريف الجوهري، وبالتالي تقلل مخاطر المراجعة، وهذا يمكن أن يقلل من أتعاب المراجعة.

يتفق ذلك مع نظرية الإدارة العليا التي تؤكد على أهمية المديرين الذين يمتلكون المهارات والكفاءات لإدارة الشركة لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال التركيز على الدور الرقابي على الموارد الاقتصادية، وتحديد السياسات والإجراءات التي يتم العمل بها، وما تطلبه أيضاً قانون Sox أن يكون المدير التنفيذي مسؤولاً عن إنشاء وتقييم نظام الرقابة الداخلي، وأيضاً الحفاظ على الضوابط الداخلية لتحسين التقارير المالية للشركات.

بينما وجدت دراسة كل من Hessian, (2019) ; Gul , Xuerong & Sun, (2017) ; et.al., (2018) وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية والتلاعب بالأرباح، وذلك لتحقيق أغراضهم الذاتية. وبالتالي فممارسة ذلك ناتج عن قدرتهم على تجاوز الضوابط الداخلية الموجودة في الشركة، الذي أتاح وجود فرصة لممارسة هذه الممارسات، وذلك بما يتفق مع نظرية FDT وذلك بتوافر العوامل المسببة للتحريف الجوهرى للقوائم المالية، أي عندما يمكن تجاوز الضوابط الداخلية بالشركة يترتب عليه وجود خطر الرقابة، وبالتالي وجود الفرصة للتحريف الجوهرى للقوائم المالية.

وبالتالي قد تكون العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية سلبية، وذلك من خلال قدرات المديرين وكفاءتهم وخبراتهم على إدارة الشركة بشكل فعال، باتخاذ قراراتهم المالية والتشغيلية والاستثمارية الملائمة؛ التي تنعكس على أداء الشركة وأرباحها، وقدرتهم على إنشاء نظام رقابة فعال يمكن من خلاله فعالية مخرجات النظام المحاسبي، لذا يتم الإفصاح عن المعلومات بدقة عالية، دون أي تحريف في عناصر القوائم المالية، لأن من الأفضل أن يعرضوا القوائم المالية المعبرة عن حقيقة أدائهم، وذلك حفاظاً على سمعتهم. حيث يتفق ذلك مع نظرية الموارد وفقاً لما أشار إليه Holcomb et.al., (2009); Meca & Anchez, (2018) حيث تمكنت القدرة الإدارية إدارة الشركة بكفاءة؛ مما يخلق قيمة حقيقة للشركة، مما يقلل تعرض الشركة لمخاطر الإفلاس، الذي يكون دافعاً لمخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية، ويتفق أيضاً مع نظرية الإدارة العليا وفقاً لما أشار إليه Prabowo, (2019)؛ فالخصائص الفردية للمديرين تؤثر على الضوابط الرقابية، وبالتالي تؤثر على القرارات الاستراتيجية والتشغيلية والمالية، وبالتالي تؤثر على تقديراتهم وتوقعاتهم؛ بما يحد من التحريف الجوهرى للقوائم المالية.

وقد تكون العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية إيجابية، من خلال قيام المديرين باستغلال خبراتهم وكفاءتهم في تجاوز الضوابط الرقابية في الشركة، والقيام بالتحريف في القوائم المالية عن طريق إدارة الأرباح أو عدم كفاية الإفصاح عن المعلومات لمستخدميها، وذلك تحقيقاً لأغراضهم الذاتية، خاصة في أوقات التعثر المالي التي تتعرض لها الشركة؛ والتي قد تؤدي إلى خطر الإفلاس، ويكون ذلك حافزاً للقيام بتلك الممارسات تحقيقاً لمصالحهم، بما يتفق ذلك مع نظرية الوكالة (Jensen & Meckling, 1976); Heracleous & Lan, (2012).

وبالتالي فخطر الرقابة يرجع إلى عدم فعالية تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية، حيث تطلب قانون SOX أن يكون المدير التنفيذي مسؤولاً عن إنشاء وتقييم نظام الرقابة الداخلي، وأيضاً الحفاظ على

ضوابط وإجراءات الإفصاح؛ لتوفير معلومات خالية من التحريف الجوهرى لمستخدميها؛ فتجاوز النظم الرقابية يكون من خلال سرقة أو اختلاس أو سوء استعمال أصول الشركة، أو التلاعب في التقارير المالية من خلال إدارة الأرباح، أو عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح، أو سوء أداء الشركة بعدم كفاءة العمليات التشغيلية للشركة؛ فمعرفة وخبرة ومهارة المديرين التنفيذيين سواء على المستوى المهني أو المالي قد تؤثر إيجابياً على تصميم نظام رقابي قادر على منع أو اكتشاف التجاوزات أو التحريفات المالية، بما يتفق مع نظرية الموارد ونظرية الإدارة العليا. وبذلك تفعيل نظام الرقابة الداخلي يتوقف على القائمين على إعداداته وتنفيذه، فالمديرين التنفيذيين مسؤولين عن ذلك وفقاً ما تطلبه قانون SOX. أو قد تؤثر سلبياً وذلك باختراق نظام الرقابة؛ لأن لديهم القدرة على فعل ذلك، لمعرفتهم ومهارتهم وخبراتهم بالضوابط الرقابية الموجودة بالشركة؛ بما يمكنه من التحريف في القوائم المالية لتحقيق أغراضه الذاتية، وذلك بما يتفق مع نظرية الوكالة. وبناءً على ذلك يمكن استنتاج فرض البحث كما يلي:

الفرض: توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية (إحصائية) بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرى للقوائم المالية).

٤/٦ الدراسة التطبيقية:

حيث تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث، وهو اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة بالمتغيرات الرقابية (حجم الشركة، الرفع المالي معدل العائد على الأصول، خسائر الشركة معدل النمو) في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

١/٤/٦ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المدرجة بمؤشر (EGX100) خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠٢٢)، ويقاس هذا المؤشر أداء المائة شركة الأكثر نشاطاً في السوق المصري، وقد اختارت الباحثة عينة الدراسة، وفقاً لمعايير معينة، ويكون عدد الشركات التي تستوفي المعايير المحددة إلى ٦٠ شركة من قطاعات مختلفة، لكن تم تجميعهم وفق قطاعين وهما القطاع الصناعي والقطاع غير الصناعي.

٢/٤/٦ قياس متغيرات الدراسة:

١- المتغير المستقل: القدرة الإدارية:

مقياس Data Envelopment Analysis (DEA Score):

قدمت هذا المقياس دراسة (Demerjian et al, 2012)، ويتميز هذا المقياس بإمكانية قياسه لكل مدير على حده، وقدرته على فصل تأثير العنصر الإداري عن أداء الشركة، ويستند في قياس كفاءة المديرين التنفيذيين على تحويل موارد الشركة إلى إيرادات ويطبق هذا المقياس من خلال مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: تقدير الكفاءة الكلية للشركة:

تقدر الكفاءة الكلية للشركة على مستوى كل صناعة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis، فهو يستخدم العديد من المدخلات والمخرجات؛ لقياس الكفاءة النسبية لوحدات اتخاذ القرار، فتمثل درجة الكفاءة في كيفية استفادة الشركات من مواردها المتاحة لتعظيم مخرجاتها بكفاءة، وتم تقدير الكفاءة الكلية باستخدام هذا الأسلوب من خلال المعادلة التالية (Demerjian et al, 2012):

$$Max0 = \frac{Sales}{PPE+SGA+COGS}$$

المرحلة الثانية: تعديل درجة كفاءة الشركة:

حيث تعود درجة الكفاءة الكلية المحسوبة في المرحلة الأولى إلى كل من الإدارة والشركة، لذلك يجب تعديلها عن طريق استبعاد تأثير بعض خصائص الشركة المؤثرة عليها مثل: حجم الشركة، وحصة الشركة في السوق، وتوافر النقد، وعمر الشركة، كما يتم استبعاد العوامل التي تعوق المجهود الإداري مثل تعدد قطاعات الشركة، والعمليات التجارية الدولية. ويتم ذلك من خلال نموذج الإنحدار التالي (نموذج إنحدار Tobit). (إبراهيم، ٢٠١٧؛ مليجي، ٢٠١٩). (Demerjian et al., 2012; Yung & Chen, 2018; Chen, et.al., 2021; Salehi, et.al., 2020)

$$\text{Firm Efficiency}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Log}_{it} \text{ Total Assets}_{it} + \beta_2 \text{Market Share}_{it} + \beta_3 \text{Positive Free Cash Flow}_{it} + \beta_4 \text{Log FirmAge}_{it} + \beta_5 \text{Business Segment Concentration}_{it} + \beta_6 \text{Foreign Currency Indicator}_{it} + \text{Year}_{it} + \varepsilon_i$$

٢ = المتغير التابع: مخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية):

نموذج Beneish M- Score:

إن تحديد التلاعب بالأرباح له أهمية لمستخدمي المعلومات المحاسبية، من أجل تقييم الأداء الاقتصادي الحالي والتنبؤ بالأرباح المستقبلية وتحديد قيمة الشركة، يساعد نموذج Beneish M الذي قدمه (Beneish & Nichols, 2005) في التحقق من مدى التلاعب بالأرباح من خلال الاعتماد على ثمانية مؤشرات، يمكن أيضاً استخدام هذه المؤشرات بصورة منفصلة لتحديد مجال التحريف، وتصنيف الشركة على أنها مرتكبة للتحريف في حالة إشارة إثنين أو أكثر من تلك المؤشرات لذلك، أو الدمج بينها بتقدير قيمة M لتحديد احتمال تعرض الشركة للتحريف المالي، وإذا كانت ($M > -2.22$) يشير ذلك لاحتمال ارتكاب التحريف، ويتم حساب قيمة M بالمعادلة التالية:

$$\text{PROBM} = -4.84 + 0.920 * \text{DSR} + 0.528 * \text{GMI} + 0.404 * \text{AQI} + 0.892 * \text{SGI} + 0.115 * \text{DEPI} - 0.172 * \text{SGAI} + 4.679 * \text{ACCRUALS} - 0.327 * \text{LEVI}$$

يتكون هذا النموذج من ثمانية مؤشرات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين؛ فتعبر المجموعة الأولى عن التحريف في القوائم المالية التي يمكن أن ينتج عن التلاعب في الأرباح (DSR و AQI و DEPI و Accruals)، بينما تعبر المجموعة الثانية عن الاستعداد للانخراط في التلاعب بالأرباح (LEVI، SGAI، SGI، GMI) وفيما يلي توضيح لتلك المؤشرات قياساً على (Beneish & Nichols, 2007) كما يلي:

٣/٤/٦ نموذج وفرض البحث:

يتحقق هدف الدراسة واختبار الفروض من خلال تطوير نموذج لكل فرض من فروض الدراسة على حدا. وتتمثل تلك الفروض والنماذج في الآتي:

الفرض: توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية (إحصائية) بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية).

نموذج قياس العلاقة بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية).

يتناول هذا النموذج قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية)، ويمكن توضيح ذلك من خلال هذا النموذج: أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية).

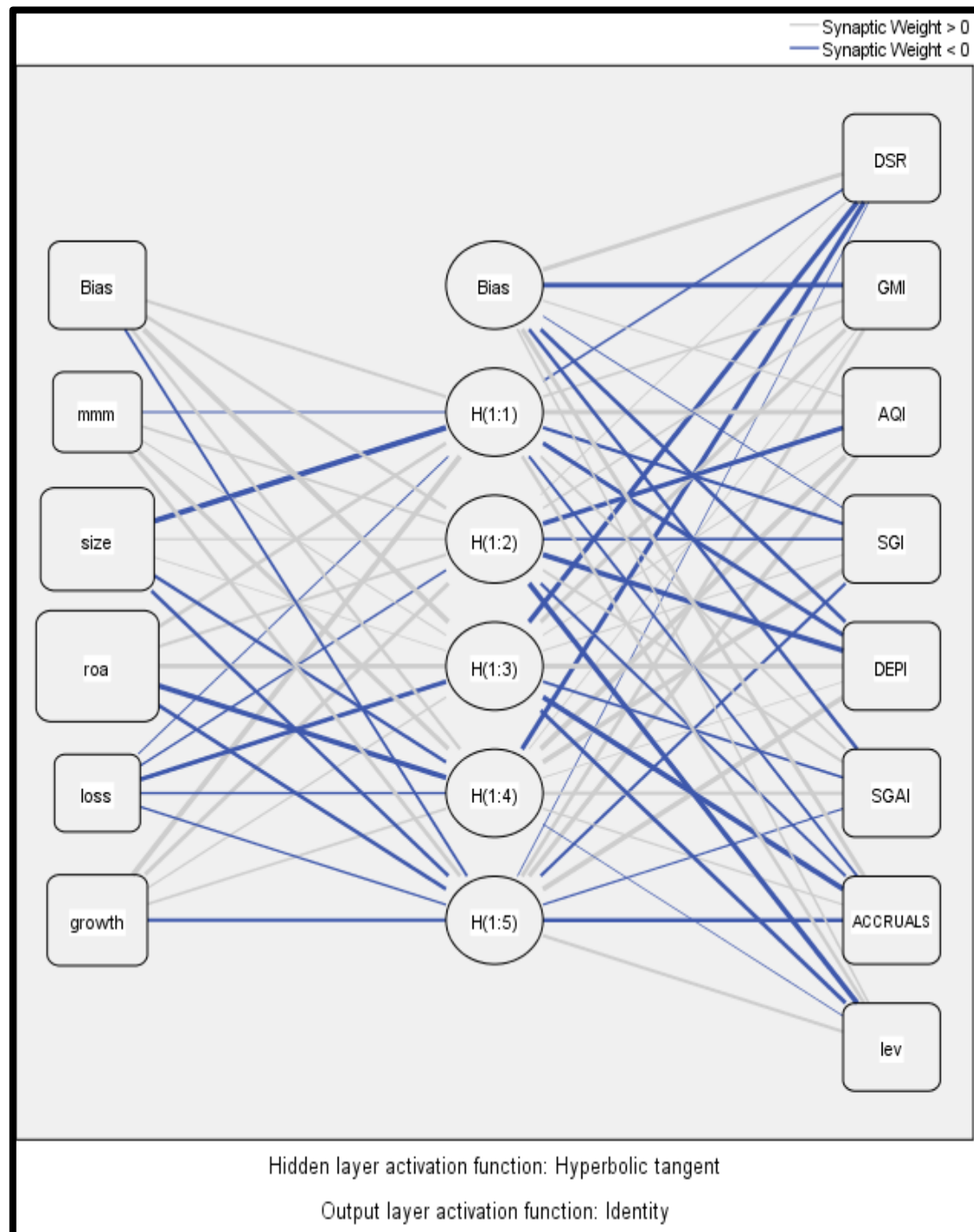
$$AR_{it} = B0 + B1 (DEAScore_{it}) + B2 (SIZ_{it}) + B3 (ROA_{it}) + B4 (LEV_{it}) + B5 (LOSS_{it}) + B6 (GROWTH_{it}) + \epsilon_{it}$$

حيث يتم اختبار فروض الدراسة باستخدام الشبكات العصبية الصناعية، وتوضيح العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة:

الفرض الأول: توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية (إحصائية) بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية).

ويستخدم أسلوب الشبكات العصبية الصناعية لاختبار ذلك الفرض: الشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغير التابع (المتغيرات التابعة الفرعية) والمتغيرات المستقلة:

شكل رقم (١) الشبكات العصبية الصناعية للعلاقة بين متغيرات الفرض الأول



أولاً: تقدير المعالم :Parameter Estimates

جدول (١) تقدير المعالم للفرض الأول

Parameter Estimates		
Predicted		
Predictor	Hidden Layer 1	Output Layer

		H(1:1)	H(1:2)	H(1:3)	H(1:4)	H(1:5)	DSR	GMI	AQI	SGI	DEPI	SGAI	ACCRUALS	lev
Input Layer	(Bias)	0.220	0.285	0.666	0.266	-0.190								
	Deascore	-0.061	0.143	0.065	0.419	0.345								
	size	-0.672	0.085	0.029	-0.264	-0.290								
	Roa	0.299	0.203	0.417	-0.579	-0.308								
	loss	-0.054	-0.099	-0.386	-0.105	-0.098								
	growth	0.666	0.362	0.085	0.120	-0.230								
Hidden Layer 1	(Bias)						0.362	-0.470	0.081	-0.021	-0.330	-0.294	0.387	0.119
	H(1:1)						-0.110	0.113	0.401	-0.239	-0.380	0.146	-0.155	0.291
	H(1:2)						0.042	0.095	-0.461	-0.134	-0.594	0.154	-0.219	-0.597
	H(1:3)						-0.567	0.378	0.045	0.060	0.534	-0.143	-0.609	-0.361
	H(1:4)						-0.492	0.034	0.625	0.497	0.020	0.258	0.084	-0.007
	H(1:5)						-0.013	0.340	0.491	-0.228	0.558	-0.082	-0.323	0.229

يلاحظ من الجدول والشكل السابقين ما يلي:

يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية على مؤشر العملاء. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية على مؤشر هامش الربح. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية على مؤشر جودة الأصل. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية على مؤشر نمو المبيعات. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية على مؤشر الإهلاك. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية على مؤشر المصروفات البيعية والإدارية. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية على مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية على مؤشر الرفع المالي. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية للشركة على مؤشر هامش الربح. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للشركة على مؤشر جودة الأصل. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للشركة على مؤشر نمو المبيعات. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية للشركة على مؤشر الإهلاك. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية للشركة على مؤشر المصروفات البيعية والإدارية. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للشركة على مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية للشركة على مؤشر الرفع المالي. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مؤشر العملاء. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مؤشر هامش الربح. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مؤشر جودة الأصل. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مؤشر نمو المبيعات. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مؤشر الإهلاك. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مؤشر المصروفات البيعية والإدارية. يوجد تأثير

عكسي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مؤشر الرفع المالي. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية لخسائر الشركة على مؤشر العملاء. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لخسائر الشركة على مؤشر هامش الربح. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لخسائر الشركة على مؤشر جودة الأصل. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لخسائر الشركة على مؤشر نمو المبيعات. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لخسائر الشركة على مؤشر المصروفات البيعية والإدارية. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لخسائر الشركة على مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية لخسائر الشركة على مؤشر الرفع المالي. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مؤشر العملاء. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مؤشر هامش الربح. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مؤشر جودة الأصل. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مؤشر نمو المبيعات. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مؤشر الإهلاك. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مؤشر المصروفات البيعية والإدارية. يوجد تأثير عكسي ذو دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مؤشر نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول. يوجد تأثير طردي ذو دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مؤشر الرفع المالي.

ثانياً: تقدير الأهمية النسبية:

جدول رقم (٢) الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة للفرض الأول:

Independent Variable Importance الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة			
المتغيرات المستقلة	Importance	Normalized Importance	المرتبة
القدرة الإدارية	.112	33.7%	الرابعة
حجم الشركة	.274	82.3%	الثانية
معدل العائد على الأصول للشركة	.334	100.0%	الأولى
خسائر الشركة	.092	27.5%	الخامسة
معدل النمو للشركة	.188	56.3%	الثالثة

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

يحتل معدل العائد على الأصول للشركة المرتبة الأولى في الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة، بينما يحتل حجم الشركة المرتبة الثانية، بينما يحتل معدل النمو للشركة المرتبة الثالثة، كما تحتل القدرة

الإدارية المرتبة الرابعة، وتحمل خسائر الشركة المرتبة الخامسة والأخيرة في الأهمية النسبية من بين المتغيرات المستقلة.

ثالثاً: استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد للتحقق من صحة الفرض الأول كما يلي:
التحقق من صلاحية النموذج للتقدير: (اختبار وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج).

جدول رقم (٣) اختبار الازدواج الخطي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الأول

المتغيرات المستقلة	Tolerance	VIF
معامل تضخم التباين	فترة السماح	
كفاءة المديرين	.988	1.013
حجم الشركة	.761	1.314
معدل العائد على الأصول للشركة	.644	1.553
الرفع المالي للشركة	.810	1.234
خسائر الشركة	.721	1.387
معدل النمو للشركة	.982	1.019

معامل تضخم التباين أقل من ١٠ لجميع المتغيرات المستقلة، وكذلك فترة السماح أقل من واحد صحيح لجميع المتغيرات المستقلة؛ مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.

المتغير التابع: مخاطر المراجعة (خطر التحريف الجوهري للقوائم المالية):

جدول رقم (٤) تقدير المعالم واختبارات المعنوية لها باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الأول

المعالم	القيمة المقدرة	قيمة اختبار (t)	القيمة/الاحتمالية (P-value)	معامل التحديد (R^2)
الجزء الثابت	29.722	3.248	0.000	0.42
كفاءة المديرين	7.540	3.533	.001	
حجم الشركة	1.985-	4-.355	.002	
معدل العائد على الأصول للشركة	117.386	3.376	.005	
الرفع المالي للشركة	15.212	3.928	.001	
خسائر الشركة	1.881-	3-.094	.003	
معدل النمو للشركة	.432	4.094	.000	
قيمة اختبار (F) = ٧٨.٢٢٥				
درجات الحرية = ٦ ، ٣٥٣ القيمة/الاحتمالية (P-value) = ٠.٠٠٠١				

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

■ أن معامل التحديد ٤٢% (القدرة التفسيرية للنموذج).

- يوجد علاقة تأثير طردية ذات دلالة معنوية القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة. يوجد علاقة تأثير عكسية ذات دلالة معنوية لحجم الشركة على مخاطر المراجعة. يوجد علاقة تأثير طردية ذات دلالة معنوية لمعدل العائد على الأصول للشركة على مخاطر المراجعة. يوجد علاقة تأثير طردية ذات دلالة معنوية للرفع المالي للشركة على مخاطر المراجعة. يوجد علاقة تأثير عكسية ذات دلالة معنوية لخسائر الشركة على مخاطر المراجعة. يوجد علاقة تأثير طردية ذات دلالة معنوية لمعدل النمو للشركة على مخاطر المراجعة.

ويمكن كتابة النموذج المقدر في الصيغة التالية:

$$AR_{it} = 29.722 + 7.54 * (DEAScore_{it}) - 1.985 * (SIZ_{it}) + 117.386 * (ROA_{it}) + 15.212 * (LEV_{it}) - 1.881 * (LOSS_{it}) + 0.432 * (GROWTH_{it})$$

وبناء على ماسبق يتضح عدم ثبوت صحة الفرض الأول "توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية (إحصائية) بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية)". ونتيجة هذا الفرض تتفق مع دراسة كلا من دراسة الجبوري (٢٠١٨)؛ Hessian, (2019)؛ وذلك لقيام المديرين التنفيذيين ذوي قدرة إدارية عالية بالتحريف في القوائم المالية وذلك لتوافر القدرة لدى المديرين لممارسة ذلك، بما يتفق مع نظرية FDT، وذلك تحقيقاً لأغراضهم الذاتية بما يتفق مع نظرية الوكالة.

٥/٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦/٥ النتائج:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التطبيقية التي قامت بها الباحثة، عدم ثبوت صحة فرض الدراسة والذي ينص على أن "توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية (إحصائية) بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة (مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية)". حيث يتضح من نتائج إن تؤدي القدرة الإدارية إلى وجود مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الجبوري (٢٠١٨) Hessian, (2019)؛ Xuerong & Sun, (2017)؛ Gul et.al., (2018)، لقيام المديرين التنفيذيين ذوي قدرة إدارية عالية بالتحريف في القوائم المالية؛ وذلك لتوافر القدرة لدى المديرين لممارسة ذلك، بما يتفق مع نظرية FDT التي توضح العوامل المسببة لممارسة التحريف في القوائم المالية وهي: الضغط (الدافع) والفرصة والمبرر والقدرة، ويكون ممارسة هذا التحريف تحقيقاً لأغراضهم الذاتية بما يتفق مع نظرية الوكالة. بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة Chen et.al., (2021)؛ Ji et.al. (2017)؛ Haider et.al, (2021).

٢/٦/٥ التوصيات:

بناءً على نتائج البحث التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح عدد من التوصيات وتشمل هذه التوصيات على:

- قيام الجهات الرقابية والهيئات المهنية على تعزيز ومراقبة تطبيق معايير المحاسبة بقواعدها المنصوص عليها في تلك المعايير كما هي؛ لتقييد المرونة التي تتيح لهم الطرق البديلة لتحريف القوائم المالية، وفرض عقوبات في حالة القيام بذلك.
- ضرورة وجود تنظيم مهني يعمل على تفعيل المسؤولية القانونية للمديرين بشقيها الجنائي والمدني؛ لوضع عقوبات رادعة للمديرين في حالة قيامهم بأي ممارسة من ممارسات التحريف في القوائم المالية.
- يجب على صانعي السياسات ومنظمي سوق رأس المال وضع لوائح فعالة؛ للالتزام الأمثل بالضوابط الداخلية من قبل مديري الشركات؛ لتصميم نظام رقابة أكثر فعالية.

٣/٦/٥ مجالات البحث المقترحة:

- أثر خصائص المديرين التنفيذيين على حوكمة الشركات ومخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية.
- أثر ازدواجية المدير التنفيذي على جودة الرقابة الداخلية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- حسين، علاء علي أحمد، (٢٠٢٠)، "قياس تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على نغمة الإفصاح المحاسبي وسياسات التوزيعات النقدية: دليل تطبيقي من البورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٤، عدد ٢، ص ص ٦٨-١.
- إبراهيم، إيهاب عبد الفتاح محمد، (٢٠١٧)، "قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية- دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير في المحاسبة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص ٤٦-٩٤.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٩)، "قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص ص ٢٩٣-٣٧٩.
- يوسف، حنان محمد اسماعيل، (٢٠٢١)، "الحالة المالية لعميل المراجعة كمحدد للعلاقة بين القدرة الإدارية للمدير التنفيذي وأتاعب المراجعة: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الأول، الجزء الثاني، ص ص ٨٣١-٨٩٢.
- الجبوري، محمد إبراهيم محمد حسين، (٢٠١٨)، "تأثير القدرة الإدارية للمديرين على العلاقة ما بين إدارة الأرباح الحقيقية والأداء المستقبلي لمنشآت الأعمال- دراسة تطبيقية"، *كلية التجارة، جامعة بني سويف، مجلة المحاسبة والمراجعة*، العدد ٣، ص ص ٢٨٧-٣٥١.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، *معيان المراجعة المصري رقم ٢٠٠* "الهدف من عملية مراجعة القوائم المالية والمبادئ العامة التي تحكمها"، ٢٠٠٨، ص ص ١٣-١٥.
- رزق، محمود عبد الفتاح إبراهيم، (٢٠١٥)، "أثر هيكل خطر المراجعة على تقييم الرقابة الداخلية في ضوء تطبيق معيار قياس القيمة العادلة"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٩، العدد ٣، ص ص ٢٣٧-٢٦٢.

علي، عبد الوهاب نصر، (٢٠١٧)، العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ١، العدد ١، ص ص ٤٨-١.

- Amoah, N. Y., Anderson, A., Bonaparte, I. & Tang, A. P., (2017) "Internal Control Material Weakness And Real Earnings Management", **Advances in Public Interest Accounting**, Vol.20, PP.1-21.
- Andreou, P.C., Ehrlich, D. & Louca, C. (2013), "Managerial ability and firm performance: evidence from the global financial crisis", **working paper**, Durham Business School, PP.1-40.
- Beneish, M. D., & Nichols, D. C., (2007), "The Predictable Cost of Earnings Manipulation", **SSRN Electronic Journal**, P.P.1-51.
- Bhutta, A. I, Sheikh, M. F, Munir, A, Naz, A & Saif, I. (2021), "Managerial ability and firm performance: Evidence from an emerging market", **Cogent Business & Management**, Vol. 8, Iss. 1, PP.1-22.
- Chen, M., Ruan, L., Zhu, Z. & Sang, F., (2020), "Macro uncertainty, analyst performance, and managerial ability", **Eurasian Business Review**, Vol.10, Iss.3, PP.333-353.
- Chen, S., Li, Z., Han, B. & Ma, H. (2021) "Managerial ability, internal control and investment efficiency", **Journal of Behavioral and Experimental Finance**, Vol. 31, PP.1-40.
- Chen, Y., Podolski, E. J., Veeraraghavan, M., (2015), "Does managerial ability facilitate corporate innovative success?", **Journal of Empirical Finance**, Vol. 34, PP.313-326.
- Cheng, L. & Cheung, A. (2021), "Is there a dark side of managerial ability? Evidence from the use of derivatives and firm risk in China", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, Vol.17, PP.1-24.
- Coff, R. W., "When Competitive Advantage Doesn't Lead to Performance: The Resource-Based View and Stakeholder Bargaining Power", **Organization Science**, Vol. 10, No. 2, 1999, PP.119-133.
- Custódio, C., Ferreira, M. A., Matosc, P., (2017), "Do General Managerial Skills Spur Innovation?", **Management Science**, Vol.65, Iss.2, PP.1-18.
- Demerjian, P, Lev, B., & McVay, S. (2012)"Quantifying Managerial Ability: A New Measure and Validity Tests", **Management Science**, Vol.58, No.7, PP.. 1229–1248.

- Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. E. (2013) "Managerial Ability and Earnings Quality", **The Accounting Review**, Vol. 88, No. 2, PP. 463-498.
- dong Ji, X., Lu, W. & Qu, W.(2017) "Voluntary Disclosure of Internal Control Weakness and Earnings Quality: Evidence From China", **The International Journal of Accounting**, Vol. 52, Iss.1., PP.1-18.
- Eissaa, A. M. & Hashad, T. M., (2021), "The Effect of Managerial Ability on Financial Reporting Timeliness: Egypt Evidence", **journal of accounting finance and auditing studies**, Vol.7, No.3, P.P.85-103.
- Gul, F. A., Khedmati, M., Lim, E. K.Y., & Navissi, F., (2018) "Managerial Ability Financial Distress and Audit Fees", **American Accounting Association**, Vol. 32, No. 1, PP.29-51.
- Hambrick, D. C. (2007), "Upper Echelons Theory: An Update", **Academy Of Management Review**, Vol. 32, No. 2, P. 335, PP334–343.
- Hessian, M. I. M., (2019),"The Impact of Managerial Ability on the Relation between Real Earnings Management and Future Firm's Performance: Applied Study" **The International Journal of Business Ethics and Governance**, Vol.2, No.1, PP.59-88.
- Holcomb, T. R., Jr, R. M. H., & Connelly, B. L. (2009), "Making The Most Of What You Have Managerial Ability As A Source Of Resource Value Creation", **Strategic Management Journal**, Vol.30, Iss.5, PP.457-485.
- ICAEW, "Internal Control Effectiveness: Who Needs To Know?", 2019, PP.1-13 Available at <https://www.icaew.com/-/media/corporate/files/technical/audit-and-assurance/the-future-of-audit/internal-control-effectiveness--who-needs-to-know.ashx> Retrieved at: 19/7/2022
- Jensen, M. C., Meckling, W. H. (1976) "Theory of the firm: managerial behavior", agency costs and ownership structure". **Journal of Financial Economics**, Vol. 3, Iss. 4, October 1976, PP.305-360.
- Kalytaa, P. & Magnan, M. (2008), "Executive pensions, disclosure quality, and rent extraction", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 27, Iss. 2, PP. 133-166.
- Lashgari, Z., Gawradarb, A. & bakhshayeshc, E. (2015), "Internal Control Weakness and Accruals Quality in Companies Listed on Tehran Stock Exchange", **11th International Strategic Management Conference**, PP.454-461.

- Lotfy, S. E., Shehata, S. E. & Ramadan, M. S., (2021) “The Effect of Internal Control Structure Quality on Firm’s Financial Performance An Applied Study on Companies listed in the Egyptian Stock Exchange”, **Alexandria Journal of Accounting Research**, Vol. 5, Iss.1, PP.1-42.
- Meca, E. G. & Sanchez, I. M. G.(2018), “Does managerial ability influence the quality of financial reporting?”, **European Management Journal**, Vol. 36, Iss. 4, P.P.1-14
- Nawaz, K., Jan, F. A. & Shah, S. K, (2020), “The Role of Managerial Ability in Firm Investment Opportunities and Performance of Non-Financial Firms: A Moderating Role of Corporate Governance”, **Global Economics Review**, Vol. 5, No. I, PP.309- 324.
- Oradi, J., Asiaei, K. & Rezaee Z. (2020), “CEO financial background and internal control weaknesses”, **Corp Govern Int Rev**. Vol.28, PP.119-140.
- Prabowo, R., (2019) “Cost behavior, ownership types, and managerial ability”, **PhD Thesis**, University of Groningen, P.4.
- Romadhon, F. & Kusuma, I. W. (2020), “Does managerial ability enhance earnings quality? The moderating role of corporate governance quality and ownership concentration”, **Jurnal Ilmiah Bidang Akuntansi dan Manajemen**, Vol. 17, Iss.2, 2020, PP.105-120.
- Salehi, M, Shiri, M. M & Hossini, S. Z. (2020), “The relationship between managerial ability, earnings management and internal control quality on audit fees in Iran”,**International Journal of Productivity and Performance Management**, Vol. 69, No.4, PP. 685-703.
- Sánchez, M .G., Aibar-Guzmán, B., Aibar-Guzmán, C. & Azevedo, T.C. (2020), “CEO ability and sustainability disclosures: The mediating effect of corporate social responsibility performance, **corporate social responsibility Environmental Management** ,Vol.27, Iss.4, PP.1-13
- Skaife, H. A., Veenman, D., Wangerin, D., (2013), “Internal control over financial reporting and managerial rent extraction: Evidence from the profitability of insider trading”, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 55, 91–110.
- Skaife, H. A., Veenman, D., Wangerin, D., (2013), “Internal control over financial reporting and managerial rent extraction: Evidence from the profitability of insider trading”, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 55, 91–110.
- Ting, I. W. K., Tebourbi, I., Lu, W.M. & Kweh, Q. L., (2021), “The effects of managerial ability on firm performance and the mediating role of

capital structure: evidence from Taiwan”, **Financial Innovation**, Vol.7, No.89, PP.1-23

Yung, K. & Chen, C. (2018), “Managerial ability and firm risk- taking behavior”, **Rev Quant Finance Acc**, Vol. 51, P.P.1005-1032.